تحصيله وجه الظاهر ان الصوم لا يجزى وجوبا كما لا يجزى اداء
واهلية الوجوب معدومة في اوله انتهى قوله ولو نوى الكافر الذى
اسلم تطوعا الخ قال في البحر وفي الفتاوى الظهيرية صبى بلغ قبل
الزوال او النصراني اسلم ونويا الصوم قبل الزوال لا يجزئهما صومهما
عن الفرض غير ان الصبى يكون صائما عن التطوع بخلاف الكافر
لعقد الأهلية في حقه وعن ابى يوسف ان الصبى يجزئه صومه عن
الفرض وقيل جوابه في الكافر كذلك اليه اشار في المنتقى انتهى قوله
بخلاف الصبى كذى بلغ اى فانه اهل للتطوع اذ يثاب على نوافله
كذا في الفوائد الكرمانية قوله سواء كان فرضا او نفلا اى ان
نوى نفلا صح نفلا او فرضا فرضا ويحتمل ان يراد صح فرضا سواء نوى
فرضا او نفلا لان رمضان يتادى بنية النفل وعلى الأول يجب
قضاء هذا اليوم حيث صح نفلا قاله الشيخ ابراهيم بيرى واقول
الظاهر هو الأحتمال الثانى لان الأحتمال الأول انما هو على رواية
وحمل المتن على ما هو المذهب اولى من حمله على رواية وهنا كان احتمالا
ثالث وهو ان يقال ان معنى قول المؤلف سواء كان المنوى الخ
الخ لا يشترط فيه تبييت كنية بان كان في رمضان او نفلا فيما
كان في غير رمضان الا انه في رمضان يجب عليه الاتمام لكونه
احدث في غير رمضان منه ولكن لو افطر لا كفارة عليهما للشبهة بخلاف
ما لو دخل مصر لشيء نسيه فافطر فانه يكفر وبمجرد نية الفطر تفسد
والتكلم في الصلاة لا يكون مفطرا ولا تفسد صلاته قوله وينبغى
باغما لان نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل العجز فلا ينافي الوجوب

ولا الأداء كما في الدرر قوله اذ الظاهر الخ هذا اذا لم يذكر انه نوى ام لا اما اذا
علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك في عدمها كذا في الشرنبلالية
قوله ويقضى مجنون غير ممتد لان سبب شهود الشهر وقد وجد والأهلية
بالذمة وقد تحقق به وهذا لانها معنى يصير به الشخص اهلا للوجوب
وعليه وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون الا ترى انه يلزمه ضمان
الأتلاف وصدقة الفطر ونفقة المحارم ومحل هذه الحقوق الذمة
فدل وجودها على قيامها في الوجوب فافهم وهو صحيح ورقم مطلوبا
على وجه لا يحرج في اداء بخلاف المستوعب وما بتد خلقة كذا في
البرهان قوله وهو ان يكون غير مستوعب لشهر رمضان افاد انه لو افاق
بعد زوال في اخر يوم من رمضان يلزمه القضاء لكن في غاية البيان
عن حميد الدين الضرير انه لا يلزمه قضاء وصححه في النهاية وظهيرية و
عليه فلزوم القضاء بافاقته في وقت يمكنه انشاء الصوم فيه قوله يقضى
في الحالين اعتبارا بالاغماء قوله وقال زفر وشافعي لا يقضى في الحالين
وهو قياس لان وجوب القضاء يبتنى على وجوب الأداء ووجوب
الأداء يترتب على الخطاب ولا خطاب لعدم الأهلية لانها تكون بالعقل
والعقل ولان الجنون لو استغرق الشهر اسقطه كله فاذا وجد في بعضه
اسقط بقدره كالصبا والكفر كذا في البرهان قوله واختاره بعض
المتاخرين قال البناية منهم الأمام ابو عبد الله الجرجاني والأمام
الزيلعي والأمام الزاهد الصفار قوله خلافا لزفر بناء على اصله الخ
هذا القول رواه ابو شجاع وروى هكذا عن عطاء ومجاهد واستبعدوا
هذا من زفر وكان الكرخي ينكر ان يكون هذا من مذهبه ويقول مذهبه